

العلاقات العربية - التركية في عالم متغير

عبدالفتاح علي الرشدان *

تعرض العالم في نهاية الثمانينات من هذا القرن لمتغيرات جيوسياسية كبرى تلاحت على المسرح الدولي منذ تولي الزعيم السوفييتي ميخائيل غورباتشوف السلطة، وإقدامه على القيام بالإصلاحات السياسية، ثم انتهاء الحرب الباردة، وانتهاء الاتحاد السوفييتي وانتصار النظام الليبرالي على الأنظمة التوتاليتارية، ما أدى إلى تحول في مراكز القوى في العالم. وقد أثرت هذه التحولات على الأوضاع الجيوسياسية والاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط التي يشكل الوطن العربي الجزء الأكبر منها، وتشكل تركيا جزءاً آخر مهماً في هذه المنطقة.

وقد تعرض الوطن العربي بسبب حرب الخليج الثانية ونتائجها إلى زيادة في تفكك آليات النظام الإقليمي العربي الذي يتمثل في جامعة الدول العربية، إذ لم تعد الجامعة قادرة على للمة نفسها واتخاذ أي قرار بشأن تعزيز العمل العربي المشترك، أو العمل باتجاه تنقية الأجواء العربية التي سادها التششت والانقسام وعدم الاتفاق، وبخاصة في ظل تغير ميزان القوى الإقليمي مع التمرکز العسكري الغربي في الوطن العربي، وفتح الباب أمام مشروع التسوية السياسية للصراع العربي - الاسرائيلي. وقد أدت هذه التطورات، مشفوعة بالأطماع الخارجية في المنطقة العربية، إلى ظهور مشاريع جديدة تدعو إلى البحث في إعادة تشكيل أو رسم حدود منطقة الشرق الأوسط، استجابة للتطورات الإقليمية والدولية.

يمكن الإشارة إلى أن التحولات العالمية المتمثلة في تفكك الاتحاد السوفييتي وانحلاله وزوال الأخطار التي كان يشكلها بالنسبة لتركيا، وما أدت إليه حرب الخليج الثانية من إبراز أهمية الدور التركي في مساندة الغرب، فضلاً عن ما حصل من تغيرات على مستوى النظام الشامل للعلاقات الدولية، قد أدت إلى التأثير على الدور التركي ومكانته في منطقة الشرق الأوسط ومن ثم في سياستها وعلاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى، ولا سيما دول الجوار التي تربطها بتركيا روابط مختلفة. ومن هنا، فقد أخذت تركيا تبحث عن دور إقليمي جديد أكثر فاعلية في المنطقة مستغلة نتائج حرب الخليج الثانية ومستثمرة الموقع الجيواستراتيجي الذي تتمتع به.

* أستاذ مشارك (Associate Prof.)، قسم العلوم السياسية - جامعة مؤتة، الأردن.

من المعروف أن العلاقات بين الوطن العربي وتركيا علاقات يمكن أن توصف بأنها مغلقة في القدم، وتعود جذورها التاريخية إلى القرن السابع الميلادي. وقد عاش العرب والأترك مع بعضهم قرونًا عدة في ظل الدولة العثمانية. وتركيا واحدة من أبرز دول الجوار الإقليمي بالنسبة للوطن العربي تربطها به شبكة علاقات متنوعة اقتصادية وسياسية وتاريخية وثقافية، وهي العلاقات بين المجتمعين الأكثر سكاناً في العالم الإسلامي، ولذلك فإن منطقة الشرق الأوسط التي تعيش فيها أكثرية الأترك والعرب، كما أشار إليها الكاتب الأميركي كريستين هيلمز، هي «مركز العالم الإسلامي الجيوسياسي» (Helms 1990, 7). وقد مرت العلاقات العربية- التركية منذ تأسيس الدولة التركية الحديثة بمراحل مختلفة ومتنوعة اتسمت بالصراع والتعاون والاتفاق والاختلاف. وتعود طبيعة هذه العلاقة إلى ظروف الجوار بين الوطن العربي وتركيا، ووجود حدود مشتركة بين الطرفين وإطالهما على البحر المتوسط. وترجع هذه العلاقة أيضاً إلى وجود هوة أو انقطاع بين المجتمعات العربية والمجتمع التركي، بسبب تباين وجهات النظر بين النخب السياسية العربية والتركية. وبحكم الجوار، فقد تشكلت مصالح لكل طرف لدى الطرف الآخر، كما تكونت مصادر قلق وتخوف عند كل طرف من الآخر، فضلاً عن وجود مصالح مشتركة بين الجانبين، بالرغم من وجود خلافات قديمة بينهما، أدت إلى تكون بعض من المدركات والمفاهيم الجامدة في تصور كل طرف عن الآخر.

في ضوء التطورات التي أصابت المجتمع الدولي ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، يمكن القول أن هناك متغيرات جيوسياسية تشكلت في فترة ما بعد الحرب الباردة؛ في ما يتعلق بتركيا والعلاقات العربية التركية بفعل الأحداث التالية: (غوركمان 1995، 588): (أ) انهيار الحزب الشيوعي وسقوط الاتحاد السوفيتي ثم اختفاء حلف وارسو. (ب) قيام جمهورية إسلامية في إيران بعد نجاح الثورة الإسلامية عام 1979 وعزل نظام الشاه. (ج) نشوب الحرب العراقية- الإيرانية (حرب الخليج الأولى، 1980-1988). (د) اندلاع حرب الخليج الثانية بغزو العراق للكويت (1990-1991). (هـ) التوتر والفوضى في القوقاز والحرب الأهلية في البلقان. (و) الخلاف التركي- اليوناني حول المسألة القبرصية. (ز) التطورات التي حصلت على صعيد الصراع العربي- الإسرائيلي بانعقاد مؤتمر مدريد 1992، وما تبع ذلك من عقد اتفاقات سلام بين بعض الأطراف العربية وإسرائيل. وفي ضوء كل هذه التطورات، وجدت تركيا نفسها - بما تمتلك من موارد، وقوة إقليمية - ترغب في تعزيز مصادر قوتها ونفوذها، وتبحث عن دور إقليمي في الشرق الأوسط في محاولة منها لتوظيف المتغيرات الجديدة واستثمار امتدادها السياسي والاقتصادي إلى الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى.

إن الدور الذي تنشده تركيا في أية ترتيبات يجري اتخاذها في المنطقة، سوف يكون له تأثير في الخيارات والأولويات العربية، ما يضع الدول العربية أمام تحديات صعبة تدعوها إلى إعداد نفسها لمواجهة مثل هذه التحديات، وبالتالي محاولة تجنب تصعيد المواجهة مع تركيا التي قد تؤدي إلى صراعات تهدد الموارد وتبعثر القدرات العربية، في الوقت الذي تبدو الدول العربية في حاجة، أكثر ما تكون، إلى حشد الطاقات والتركيز على

أولويات محددة، حتى تستطيع رأب الصدع، ووقف المزيد من التدهور الذي تعاني منه الأمة العربية.

وتتبع أهمية دراسة العلاقات العربية - التركية من طبيعة الظروف الراهنة التي تمر بها المنطقة العربية والتي تتسم بالاختلال في موازين العلاقات الإقليمية لغير صالح العرب، والتي يمكن لتركيا أن تلعب دوراً مؤثراً فيها، وخصوصاً أن تركيا تبدو من أكثر دول الجوار حضوراً والأكثر قدرة على اختراق النظام العربي والتأثير في اتجاهاته وخياراته، وتعود أهمية تركيا والدور التركي إلى ما يلي (اليساوي 1991، 42؛ غوركمان، 1995، 589): (1) تشغل تركيا موقعاً استراتيجياً هاماً في السياسة الدولية، إذ تقع بين أربعة بحار «البحر الأبيض المتوسط، البحر الأسود، مرمرة، قزوين». وعلى مفترق المواصلات البحرية «الدردنيل، البسفور»، والبرية «آسيا، أوروبا»، والجوية «أوروبا، الشرق الأوسط، آسيا»، البترولية «بين الخليج والبحر الأبيض المتوسط. وهذا الموقع الجغرافي يسهل لتركيا السيطرة على خطوط المواصلات البرية والبحرية بين كثير من الدول البلقانية والشرق أوسطية. (2) مساحة تركيا 780576 كلم²، وهي تأتي في المرتبة 34 في العالم من حيث المساحة. (3) ثقلها الديموغرافي (51,2 مليون نسمة عام 1985) وتأتي في المرتبة 19 في العالم من حيث عدد السكان، وحسب تقديرات البنك الدولي سيصل عدد السكان في نهاية هذا القرن إلى 69 مليون نسمة. (4) قوتها العسكرية الضخمة 650 ألف جندي مع امكانية تجنيد وتعبئة مليوني رجل في الظروف الطارئة والاستثنائية، وعضوية تركيا في التكتلات العسكرية الغربية، وخاصة عضويتها في شمال الأطلسي.

وتهدف هذه الدراسة إلى رصد التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية وتحليلها، وبخاصة تطورات السياسة التركية إزاء الوطن العربي خلال العقدين الأخيرين، مع الامام بتطور هذه العلاقات والمراحل التي مرت بها بإيجاز، من أجل الوصول إلى فهم أفضل لهذه العلاقات، ثم تناقش الدراسة أبعاد وجوانب ما يرتبط بهذه العلاقات من تطورات ومشكلات ومجالات للتعاون. وأخيراً، تحاول الدراسة بحث العلاقات المستقبلية بين الطرفين وتقديم بعض الاقتراحات من أجل الوصول إلى تطويرها.

تطور العلاقات العربية - التركية

تجدر الإشارة إلى أن العلاقات بين العرب والأتراك خلال فترة الحكم العثماني الذي دام مدة تزيد عن أربعمئة عام، مرت في مراحل مختلفة، وكان لكل مرحلة منها ظروف وسمات خاصة، وقد انتهت تلك العلاقات بخروج العرب عن الدولة العثمانية، شأنهم في ذلك شأن الشعوب الأخرى التي كانت تحكمها تركيا. وقد بدأت العلاقات العربية - التركية قبل أن يقوم السلطان سليم بفتح بلاد الشام ومصر عام 1516. فكثيرون من العرب كانوا قد حطوا رحالهم في العاصمة العثمانية القديمة بورصة، وتواجدوا في المناطق التي امتد إليها الحكم العثماني. وقد كان العرب أكثر الشعوب تعلقاً بالدولة العثمانية بحكم أنهم يشتركون مع الأتراك برابطة العقيدة الإسلامية. وتعايش العرب المسلمون لقرون عدة مع

الأترك في إطار الرابطة العثمانية التي عزز من قوتها عاملان هما (قاسم 1991، 152): (1) ارتباط المسلمين في الولايات العربية بالفاتحين الترك منذ دخولهم إلى هذه الولايات بالوشائج الدينية، ما جعل العرب والأترك يعتبرون أنفسهم شركاء في دولة واحدة هي الدولة العثمانية، باعتبارها دولة اسلامية. (2) لم يفرض العثمانيون أسلوباً مركزياً في الحكم في الولايات العربية وإنما اكتفوا بالسيطرة العسكرية والسياسية العليا، وتركوا للرعايا العرب حرية التصرف في شؤونهم المعيشية، بما في ذلك المحافظة على لغتهم وتقاليدهم ومؤسساتهم الخاصة بهم.

ما ساعد في عدم تغلغل الدولة العثمانية في المجتمعات العربية، افتقار السلطنة العثمانية إلى فكرة الدولة الحديثة التي تقوم على بسط السلطة المركزية، كما ان قلة العنصر التركي لم تمكن الدولة العثمانية أن تصبغ البلاد التي خضعت لها بالصبغة التركية (قاسم 1991، 153). ولكن هذه الأوضاع لم تستمر. فقد ظهرت في ما بعد عدة متغيرات جديدة كان لها دور بارز في فصم عرى الروابط بين العرب والأترك وأدت إلى خروج العرب عن الدولة العثمانية، وأهم هذه المتغيرات (قاسم 1991، 153): (أ) الحركات الانفصالية المحلية. (ب) الاستعمار الأوروبي. (ج) الصراع بين القوميتين العربية والتركية. وقد أفرزت السنوات الأخيرة من الحكم العثماني عوامل النفور والتوتر بين العرب والأترك، وأدت إلى تكوين نمط من التصور لدى كل طرف عن الآخر، وبخاصة العرب، فوصلت العلاقات العربية - التركية إلى أدنى مستوى لها وازدادت الأوضاع سوءاً ما أدى إلى اعلان شريف مكة الحسين بن علي الثورة على الأترك (الكيلاني 1996، 14-15). وقد انهارت الدولة العثمانية مع انهزام الأترك في الحرب العالمية الأولى، وتولي كمال أتاتورك الحكم في تركيا، وهو الذي ألغى الخلافة الإسلامية، وأعلن تشكيل دولة تركيا العلمانية الحديثة.

مرت العلاقات العربية - التركية منذ قيام الدولة التركية الحديثة حتى وقتنا الحاضر بمراحل عدة تميزت بخصائص مختلفة، كان للسياسة الخارجية التركية فيها ازاء الوطن العربي الدور الرئيسي في تحديد ملامحها، حيث موقع تركيا الجيوستراتيجي يجعل من تركيا جسراً بين الشرق والغرب، فضلاً عن أن هناك عدداً من الدول تربطها بتركيا حدود برية ما يؤثر في طبيعة العلاقات بين تركيا وهذه الدول، وينعكس ذلك على موقف تركيا إيجاباً أو سلباً ازاء الدول العربية التي تحاول أن توظف موقعها لخدمة المصالح الغربية في المنطقة العربية. ويمكن تقسيم المراحل التي مرت بها العلاقات العربية - التركية بعد انهيار الدولة العثمانية إلى خمس مراحل على الوجه التالي:

المرحلة الأولى، وتمتد منذ تأسيس الدولة التركية حتي نهاية الأربعينات:

استمرت فترة التأسيس في زمن كمال أتاتورك بتنظيم الأمور الداخلية للدولة والكفاح ضد الاستعمار، وكان المبدأ الأساسي للسياسة الخارجية التركية هو أن هناك وطناً قومياً للأترك له حدود ثابتة ومحددة وغير قابلة للتفاوض... وقد كان التوجه الأساسي ان الدولة تتمتع بحقها الشرعي في تقرير مصيرها القومي على أراضيها، كما حددتها معاهدة لوزان ومعاهدات أخرى ذات صلة بها (غلو 1996، 15-16). وكانت السياسة التركية

خلال هذه الفترة قائمة على القطيعة مع العالم الإسلامي واتباع منهج الغرب، وإظهار العرب بمظهر المتآمرين لمساعدتهم الحلفاء في الحرب العالمية الأولى. كما أن خليفة كمال أتاتورك عصمت اينونو سار على المنهج الذي سار عليه أتاتورك. وبالتالي، فإنه لم يخط أية خطوة نحو توثيق العلاقات مع الدول العربية، بل إنه ذهب شوطاً بعيداً في توجيه بلاده نحو الغرب، ولذلك فقد تبنت تركيا مواقف معادية للعرب، من أهمها المطالبة بلواء الموصل في العراق، واقتطاع وضم لواء الاسكندرونة عام 1938 بمساعدة فرنسية، وقد أدت عملية إلحاق لواء الاسكندرونة بتركيا إلى خلق حالة من التشنج والتأزم في العلاقات العربية - التركية (الزين 1980، 344)، في حين اتسمت العلاقات خلال هذه الفترة بحالة من فك الارتباط العربي التركي. فقد اعترفت تركيا في 28 آذار (مارس) 1949 اعترافاً واقعياً بإسرائيل، ثم اعترفت بها قانونياً عام 1950، وأقامت معها علاقات دبلوماسية، وسمحت تركيا لليهود الأتراك بالهجرة إلى إسرائيل (صفوة 1982، 93).

المرحلة الثانية (1950-1965):

نتيجة لحالة فك الارتباط التي استمرت بين العرب وتركيا مع ازدياد العلاقات احتقاناً وتوتراً، ترسخت المشاعر العدائية مع الوقت حيث أدارت تركيا ظهرها للوطن العربي لتواجه الخطر الشيوعي القادم من الاتحاد السوفييتي، وأدار الوطن العربي ظهره لتركيا لكي يواجه الصراع الذي بدأ يتأجج مع قيام دولة إسرائيل في فلسطين عام 1948. وقد قام في الوطن العربي التيار القومي الذي يدعو إلى الالتزام بفكرة عدم الإنحياز، والتعاون مع الاتحاد السوفييتي في ضوء سياسته المعلنة عن مساعدة الدول النامية بالحصول على الاستقلال ودعم مشاريع التنمية، وفي تركيا كانت سياسة الدولة تسير باتجاه مناقض لما يحدث في الوطن العربي، إذ ارتبطت تركيا بالمعسكر الغربي وانضمت إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952، ونظرت للاتحاد السوفييتي باعتباره العدو الأول لتركيا، (السمك 1993، 80). كما اتجهت تركيا خلال هذه الفترة إلى عقد تحالفات إقليمية موالية للغرب، ومن ذلك تزعمها حلف المعاهدة المركزية (حلف بغداد) عام 1955 الذي أنشأته الدول الغربية لتطويق الوطن العربي ووضع حاجز بينه وبين الاتحاد السوفييتي، ومواجهة اتفاقية الدفاع العربي المشترك التي أنشأها النظام الإقليمي العربي من أجل تحرير فلسطين من الاحتلال الاسرائيلي (الداود 1982، 66). وقد شاركت تركيا الولايات المتحدة في الجهود العسكرية التي تستهدف منع الأنشطة التخريبية في الشرق الأوسط تحت مبدأ أيزنهاور الذي صدر عام 1957. وقد أدى ذلك إلى ازدياد شقة الخلاف بين العرب وتركيا، ووصلت العلاقات إلى حد القطيعة، فكان موقف تركيا سلبياً في حرب السويس عام 1956 وما تلاها من تطورات، إذ أُيدت تركيا الدول المعتدية على مصر ووافقت على الاشتراك في الأنشطة العسكرية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط. فقد انطلقت قوات المارينز الأميركية من قاعدة أنجيرليك في تركيا إلى لبنان أثناء التدخل الأميركي فيها عام 1958 (الأصفهاني 1978، 95)، كما حشدت تركيا قواتها على الحدود السورية للضغط عليها للوقوف ضد المطالب الشعبية بالوحدة مع مصر عام 1958، التي انهارت في عام 1961، وتحولت بعد انهيار حلف بغداد إلى الحلف المركزي الذي ضم دولاً من خارج المنطقة العربية وهي تركيا وإيران، وباكستان (سعيد 1987، 74).

وغلبت سمة المواجهة والصراع على العلاقات بين تركيا والعرب، فقد صوتت تركيا ضد استقلال الجزائر، كما أن تركيا دعمت علاقاتها الاقتصادية بكل من إسرائيل وإيران، ووقعت اتفاقية «الرمح الثلاثي» للتعاون الاستخباراتي مع إسرائيل وإيران، وهي الاتفاقية التي أكدت على ضرورة تبادل المعلومات الأمنية، وعقد اجتماعات دورية بين رؤساء أجهزة المخابرات في هذه البلدان. وفضلاً عن ذلك فقد أبرمت اتفاقية تجارية مع إسرائيل عام 1960، (Sander 1987, 56). ونتيجة للمواقف التركية السلبية تجاه القضايا العربية، فقد كان موقف الدول العربية سلبياً إزاء تركيا أثناء الأزمة القبرصية (1963-1964)، بل إن معظم الدول العربية وظفت علاقاتها بحركة عدم الانحياز والمعسكر الاشتراكي لعزل تركيا، ووقفت معظم الدول العربية إلى جانب سياسة الرئيس القبرصي مكاريوس. وزاد في عزلة تركيا وقوف الدول الغربية إلى جانب اليونان.

يمكن وصف العلاقات العربية - التركية حتى منتصف الستينيات بأنها امتازت باللامبالاة وعدم الاهتمام والإهمال. وكذلك اتسمت نظرة العرب إلى تركيا بوصفها جزء من تحالف استعماري غربي، ولم تعط لتركيا بذاتها أية أهمية. وهذه النظرة المتسمة بعدم اهتمام كل طرف بالآخر ناجمة عن توجهين متعارضين ومختلفين في كل من تركيا والوطن العربي خلال هذه الفترة.

المرحلة الثالثة (1965-1971):

بدأت تركيا في هذه الفترة البحث عن أصدقاء ودعم في المجتمع الدولي، بهدف حماية أمنها الخاص ومصالحها الحيوية. وأعلن وزير الخارجية التركي في شباط (فبراير) عام 1965 أن السياسة التركية تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك مع الوطن العربي قد فهمت خطأ وأعطت مكاناً لوجهات نظر لم تتفق مع الواقع، ووعد بتحسين وتصحيح سياسة تركيا إزاء الدول العربية. (بكر 1991، 96). ويمكن القول بأن نوعاً من الانفراج قد أخذت ملامحه تظهر في العلاقات العربية التركية، وذلك يعود للأسباب التالية: (صفوة 1982، 98): (1) انعكاسات الأزمة القبرصية عامي 1963-1964، حيث وجدت تركيا نفسها معزولة عن الدول الاشتراكية والدول العربية وحتى الدول الغربية الحليفة. وبرز ذلك بشكل خاص حين بعث الرئيس الأمريكي جونسون رسالة إلى الحكومة التركية في حزيران (يونيو) عام 1964 يطلب فيها عدم التدخل في قبرص لحماية الأقلية المسلمة، مبرراً طلبه بحجة استغلال السوفييت الوضع الناجم عن ذلك. (الداقوقي 1995، 528). (2) انتكاسة المشروع القومي العربي وحدث حركة الانفصال بين سوريا ومصر عام 1961، وكذلك فشل مشروع الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق عام 1963، وما لحق بالنظام العربي من تشتت وضعف خلال هذه الفترة بسبب الانتكاسات المتتالية. (3) التحول الذي طرأ على السياسة السوفييتية تجاه تركيا بعد تولي الزعيم خرتشوف السلطة في الاتحاد السوفييتي، وتوجيه الدعوة إلى تمتين العلاقات التجارية والثقافية والفنية مع تركيا. وكما يشير شاكماك فقد أدى «الجو القارص والبرد الذي ساد في علاقات تركيا مع العرب وقيامها بتطبيع علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي إلى التأثير في السياسة الخارجية

التركية وسياسة تركيا إزاء الشرق الأوسط العربي على وجه الخصوص (شاكماك 1982، 105). (4) بروز حاجة تركيا إلى الأسواق العربية للحصول على ما تحتاجه من عملات صعبة لتغطية تكاليف وارداتها النفطية الآخذة بالازدياد، ومواجهة النقص الحاد في تحويلات عمالها في الدول الأوروبية، ومن أجل شراء قطع غيار الأسلحة الأميركية، (Sander 1987, 64-67).

لقد بدأت تركيا مرحلة من الصحوّة السياسية في مجمل علاقاتها مع الدول العربية، وأخذت تراجع سياستها نحو القضايا العربية. وقد عزز ذلك فضلاً عن الأسباب السالفة الذكر، الأزمة السياسية الداخلية في تركيا التي لعبت دوراً في التحسن النسبي في العلاقات العربية - التركية الذي بدأ في منتصف الستينات، حتى أن حزب العدالة برئاسة سليمان ديميرل أعلن في برنامجه الانتخابي عن توثيق العلاقات مع الدول العربية والوقوف إلى جانبهم في قضاياهم المشروعة، وضرورة تطهير هذه العلاقات مما علق بها من شوائب (المنوفي 1976، 148).

نتيجة لما سبق فقد شهدت السياسة الخارجية التركية بعض التغيير. ومن أبرز التغييرات حدوث تقارب مع العراق والأردن والسعودية ومصر. واستمرت في عام 1967 الزيارات المتبادلة التركية العربية على مستوى عال، ومن أبرز هذه الزيارات زيارة وزير الخارجية التركي أي. اس شاغلا بانجيل إلى القاهرة لمدة أسبوع حيث أعلن بعد مقابلته للرئيس الراحل جمال عبدالناصر وعودته إلى تركيا أن كل مجالات العلاقات العربية - التركية قد نوقشت، وأن اتفاقاً جماعياً قد تم التوصل إليه لتحسين العلاقات - العربية التركية. وأعلنت تركيا على اثر هذه الزيارة أنها لن تسمح لقوات حلف الأطلسي باستخدام التسهيلات الحربية في تركيا في أي نزاع في منطقة الشرق الأوسط (بكر 1991، 299-300). وقد زادت التبادلات التجارية بين تركيا والدول العربية، فارتفعت الصادرات التركية إلى الأقطار العربية من 26 بليون دولار في عام 1966 إلى 46411 مليون دولار عام 1970، كما ارتفعت وارداتها من الدول العربية من 43,9 مليون دولار إلى 55,349 مليون دولار خلال الفترة نفسها (المنوفي 1976، 148-149).

وقد بلورت حرب حزيران بين العرب واسرائيل عام 1967 الموقف التركي تجاه العدوان الاسرائيلي، عندما رفضت تركيا السماح للولايات المتحدة باستخدام القواعد التركية لمساعدة اسرائيل أثناء الحرب. وطالبت بصراحة بانسحاب القوات الاسرائيلية ودفع التعويضات عن الأضرار وحل القضية الفلسطينية، (المنوفي 1976، 148). وعندما تم التصويت في الجمعية العامة على القرارين الخاصين بانسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة وبعدم قيام اسرائيل بتغيير أوضاع القدس، وقفت تركيا إلى جانب العرب ودول عدم الانحياز، وبذلك تكون تركيا قد خرجت عن إرادة الولايات المتحدة في القضايا الدولية المطروحة في الأمم المتحدة، (الداقوقي 1995، 530)، ولكن تركيا لم تقم بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل.

إن السياسة التركية إزاء الصراع العربي - الاسرائيلي تتسم بالحذر المتزايد. ويشعر

صانعو السياسة التركية أن الصراع يؤثر مباشرة في أمن تركيا ويجعل من الصعب عليها أن تقف موقفاً محايداً، ولذلك فإن تركيا ترى أن أمنها والحفاظ على علاقات طيبة مع العرب تستلزم سياسة أكثر فعالية، من جانبها، نحو قضايا الشرق الأوسط، مع الأخذ بالاعتبار أن هذه السياسة يجب أن تكون متوافقة مع التزاماتها كعضو في حلف شمال الأطلسي ومصالحها على المدى البعيد (بكر 1991، 303).

كان الموقف التركي إيجابياً وودياً وتحسنت العلاقات بعد الحرب العربية - الإسرائيلية في تشرين أول (أكتوبر) عام 1973، ولم تسمح تركيا باستخدام تسهيلات عسكرية لشحن المعدات الأميركية إلى إسرائيل، وأكدت، مرة أخرى، على موقفها السابق بضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة حتى يتسنى تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة، كما أخذت تركيا تقلص من علاقاتها السياسية والاقتصادية مع إسرائيل (الداقوقي 1987، 51). ويبدو أن الموقف الإيجابي في السياسة الخارجية لتركيا، إزاء الدول العربية، قد تبلور بهذا الشكل بسبب ظهور أزمة الطاقة بعد حرب تشرين، واستخدام العرب النفط كسلاح في مواجهة الدول التي تدعم إسرائيل ضد العرب، ولذلك، فإن التحرك التركي جاء بقصد كسب ود العرب. وفي المقابل فقد وقفت الدول العربية إلى جانب تركيا أثناء الأزمة القبرصية عام 1974، بل أن بعضاً من الدول العربية (العراق، ليبيا والسعودية) قدمت المساعدات إلى تركيا وللقطاع التركي في قبرص، ما أدى إلى ترك أثر عميق في الرأي العام التركي (شاكمك 1982، 106). واندفعت تركيا نتيجة لذلك إلى تأييد القضايا العربية والمساهمة في معظم نشاطات رابطة العالم الإسلامي. واستضافت تركيا لأول مرة مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في اسطنبول عام 1975، وسط حفاوة شعبية كبيرة، حيث كان المؤتمر فرصة لإظهار مشاعر الأتراك الدفينة إزاء العرب المسلمين (الداود 1982، 69). وقد صوتت تركيا إيجابياً مع العرب في الأمم المتحدة على قرار يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، عام 1975. ويمكن القول بأن تحسن العلاقات العربية - التركية يرجع إلى عدم وقوف الغرب خلال هذه الفترة مع المصالح التركية، وهو ما يدعو للقول أن تطور هذه العلاقات يعتمد على الظروف، وليس على أسس أو قواعد واضحة، أو مصالح إقليمية.

المرحلة الرابعة (1975-1990):

شهدت هذه الفترة تطوراً إيجابياً ملموساً في العلاقات العربية - التركية معظم المجالات السياسية والاقتصادية، وقد استطاعت تركيا أن تبني خلال هذه الفترة علاقات إيجابية مع معظم الدول العربية، ويتضح ذلك مما يلي: (1) خلال الأعوام 1976-1978 أقيمت علاقات دبلوماسية بين تركيا ولأول مرة وكلاً من البحرين وقطر والامارات العربية وعمان. (2) اعتراف تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في آب (أغسطس) 1979، وبذلك تكون تركيا أول دولة عضو في حلف شمال الأطلسي تقيم علاقات دبلوماسية مع منظمة التحرير الفلسطينية، وفتحت مكتباً لها في أنقرة، واعترفت بالدولة الفلسطينية المعلنة من قبل المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988.

(3) قامت تركيا بتأسيس مركز لدراسات العلاقات العربية - التركية في جامعة حاجة تيه في أنقرة عام 1980، وافتتحت معظم الجامعات التركية أقساماً لتدريس اللغة العربية وآدابها فيها. (4) أعلنت تركيا عدم الاعتراف بقرار إسرائيل اعتماد القدس عاصمة لها، وخفض التمثيل الدبلوماسي في السفارة التركية في تل أبيب إلى مستوى قائم بالأعمال، كما شجبت تركيا القصف الإسرائيلي للمفاعل النووي في العراق عام 1981. (5) أعلنت تركيا عام 1980 عدم استعدادها لاستخدام قواعدها من قبل قوات التدخل السريع الأميركية، وعدم استخدام عضويتها في حلف شمال الأطلسي في عمليات عسكرية في الشرق الأوسط، بما يتعارض مع تطور علاقاتها مع دول المنطقة (Sander 1987, 60). (6) اتخذت تركيا موقف الحياد في حرب الخليج بين العراق وإيران عام 1980، والتزامها بهذا الموقف حتى نهاية الحرب عام 1988، مع احتفاظها بعلاقات اقتصادية وسياسية متوازنة معها خلال الحرب، وترحيبها بقرار إيران في تموز (يوليو) 1988 بقبول قرار مجلس الأمن الدولي رقم 598، وباتفاق وقف إطلاق النار بين العراق وإيران طبقاً لهذا القرار في 20/8/1988، كما تولت تركيا رعاية مصالح كل من السعودية وإيران لدى الأخرى بعد قطع السعودية علاقاتها مع إيران في نيسان (ابريل) 1988. (7) تعاضم الاهتمام التركي بمنظمة المؤتمر الإسلامي، واستضافتها الاجتماع السابع لوزراء خارجية الدول الإسلامية عام 1986. وقد انتخب رئيس الجمهورية التركية كنعان أفرين لرئاسة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الإسلامية، في مؤتمر الدار البيضاء عام 1984، وفي اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية السابع عشر الذي انعقد في عمان عام 1988، اقترح وزير خارجية تركيا بناء نظام لاجراءات خلق الثقة المتبادلة والحيولة دون نشوب النزاعات المسلحة بين الدول الإسلامية بالاستفادة من تركيا، باعتبارها الدولة الإسلامية الوحيدة العضو في نظام اجراءات الأمن لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (Jilmaz 1988, 5-6). (8) قيام الرئيس التركي، في ذلك الوقت كنعان أفرين، بزيارات رسمية لعدد من الدول العربية بقصد الحصول على مساعدات مالية، فضلاً عن مشروعات مشتركة، واستخدام طرق الترانزيت بينها وبين العراق ودول الخليج لنقل البضائع إلى السعودية. وقد أكد الرئيس كنعان أفرين لدى زيارته المملكة العربية السعودية في شباط (فبراير) 1984 على موضوع توثيق العلاقات مع الدول العربية في جميع المجالات بقوله: «اننا نتطلع إلى توثيق علاقاتنا مع العرب في جميع الميادين ونؤمن بأن إسرائيل هي مصدر عدم استقرار المنطقة، وهي المسؤولة عن جميع التوترات القائمة والدائمة بينها».

ومن هنا، فإن السياسة التركية إزاء الوطن العربي مرت بعدد من التغيرات الهامة خلال المراحل المختلفة التي تحدثنا عنها، وذلك بفعل تأثير المصالح العسكرية والاقتصادية والسياسية التركية التي فرضت عليها أن تتكيف حسب التطورات ومواقف الدول الأخرى، وبخاصة موقف الولايات المتحدة الأميركية في بعض من المناسبات، بالرغم من توجه تركيا الأحادي الجانب التابع للغرب، ما ألحق خسائر فادحة بتركيا في المجالين السياسي والاقتصادي. (غليفي & ميجيديا 1992، 225).

تركيا والوطن العربي في التسعينات

تركيا وأزمة الخليج الثانية:

شكلت عملية اجتياح العراق للأراضي الكويتية في 2 آب أغسطس 1990 مشكلة جوهرية لتركيا، وأثرت هذه العملية بشكل كبير على الانفراج الذي ساد في العلاقات بين تركيا والعرب. وعلى ضوء الاحتلال العراقي للكويت فقد تشكل وضع أمني جديد بالنسبة لتركيا حداً بها للوقوف إلى جانب الولايات المتحدة عند اندلاع حرب الخليج، وقد دعت تركيا حلفاءها الغربيين في حلف شمال الأطلسي إلى معالجة الموقف بسرعة، وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل 2 آب 1990. (غلو 1996، 20). وكانت تركيا تعتبر علاقاتها بالعراق قبل حدوث الأزمة بمثابة حجر الزاوية بل والقاطرة التي تشد مجمل العلاقات العربية - التركية نحو تحقيق المصالح التركية الشاملة، وقد تأثر الموقف التركي تجاه الأزمة بمجموعة من العوامل (أحمد 1991، 345)، منها: (1) الخسائر الاقتصادية والتجارية التي لحقت بتركيا بسبب الأزمة، والتي بلغت حوالي أربعة بلايين دولار. فقد كانت قيمة الصادرات التركية إلى العراق تصل إلى حدود 800 مليون دولار سنوياً، وكانت تركيا تحصل على نحو 300 مليون دولار بدل مرور البترول العراقي من خطوط الأنابيب عبر الأراضي التركية. (2) المصالح الاستراتيجية التركية في المنطقة والتي تتمثل في الحفاظ على الاستقرار الاقليمي وعدم المساس بتوازن القوى في المنطقة، وهو ما يقتضي منع العراق من تحقيق أي مكاسب من جراء غزوه للكويت قد تؤدي إلى تعاضل دوره الاقليمي، وبخاصة سيطرة العراق على نسبة كبيرة من الإنتاج البترولي والاحتياطي العالمي من البترول، فضلاً عن ما يمكن أن يقوم به العراق من توسع على حساب دول المنطقة، إلى الحد الذي يمكن أن يشكل تهديداً للأمن القومي التركي. (3) عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي الذي ترتبط به منذ عام 1952، وقد جاءت أزمة الخليج كفرصة لتركيا من أجل تعزيز دورها الاستراتيجي في المنطقة بعد زوال الخطر السوفييتي ومن أجل إثبات أهميتها في إطار التحالف الغربي الذي يمكن توظيفه لتدعيم علاقاتها بالولايات المتحدة وزيادة امكانية دخول تركيا في الجماعة الأوروبية. (4) الموقف الداخلي والرأي العام التركي، فقد رفضت المعارضة فكرة مشاركة تركيا في أي عمل عسكري ضد العراق، فضلاً عن ظهور اتجاهات معارضة بين صفوف الحكومة التركية ترفض التدخل التركي في أزمة الخليج.

على الصعيد الاقتصادي نجحت تركيا في إقامة وتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع معظم الدول العربية كل على حدة. وازدادت تجارة تركيا مع الدول العربية بعد الثمانينات، ففي عام 1981 بلغ حجم الصادرات التركية إلى الدول العربية حوالي 1,5 بليون دولار، أي حوالي 34% من إجمالي صادرات تركيا مقابل ما قيمته حوالي 2 بليون دولار واردات من البلاد العربية (هيل 1982، 70-84). وبلغت حصة الدول العربية 23,2% من إجمالي صادرات تركيا و13,9% من إجمالي وارداتها عام 1988 وتصدر تركيا نحو 850 سلعة صناعية متنوعة إلى الدول العربية، ويلاحظ أن النفط والمواد الخام الزراعية تسيطر على الصادرات العربية إلى تركيا بنسبة 95% (12، 1989، Demir).

حققت تركيا فوائد جمة خلال هذه الفترة وذلك بالعمل على تفعيل عضويتها في المؤتمر الإسلامي والعمل على بناء شبكة علاقات اقتصادية وسياسية مع الدول العربية، فضلاً عن المميزات التي تتمتع بها بفضل موقعها الجيوستراتيجي، كدولة تربط بين التحالف الغربي والوطن العربي (ثابت 1993، 115) وقد أوضح ذلك تورغوت أوزال رئيس وزراء تركيا الأسبق ورئيس الجمهورية لاحقاً، بعد فوزه في انتخابات عام 1984، عندما قال: «إن تركيا تقف بحزم مع الغرب في حلف الأطلسي والمؤسسات المشابهة، ولكنها في الوقت نفسه تكون جسراً بين الغرب والعالم الإسلامي، وهذا الموقف تقف فيه تركيا بانفراد لكي تنمي روابط اقتصادية، ومع الوقت سياسية بين الطرفين» (سعيد 1987، 81). كما برزت أهمية تركيا للاقتصاد العراقي خلال حرب الخليج، حيث اعتمد العراق في تصدير معظم إنتاجه النفطي على أنبوبين يمتدان من كركوك إلى مصفاة دورت بول التركية على البحر المتوسط، فضلاً عن استخدام الطريق البري بين البلدين في شحن نفط كركوك إلى ميناء اسكندرون، وفي نقل السلع التركية والأوروبية إلى العراق، وقد كان لنقل النفط العراقي مردود مالي وعائدات تقدر بحوالي 250 مليون دولار عام 1987. (معوض 1988، 88).

يجب أن يشار إلى أن موقف الحياد الذي اتخذته تركيا إزاء حرب الخليج بين العراق وإيران لا يمكن تفسيره فقط على أساس المصالح الاقتصادية. فبالرغم من الحوافز والنواحي الاقتصادية التركية، فإن العلاقات التركية مع الدولتين المتنازعتين حددتها مجموعة من العوامل الداخلية والإقليمية. ويمكن القول بأن أحد أهم عوامل سياسة الحياد التركي في هذه الحرب يرجع إلى أن الدول الثلاث، تركيا والعراق وإيران، تخاف من النشاط الانفصالي الكردي، حيث أكثرية الأكراد ينتشرون في المناطق الحدودية المشتركة بين هذه الدول.

وقد اتجهت تركيا إلى تبني مشروعات للتعاون الاقتصادي الإقليمي مع الدول العربية وكذلك إلى توسيع العلاقات التجارية مع الأقطار الإسلامية. ومن أهم هذه المشاريع ما يتعلق بموضوع المياه والطاقة الكهربائية، وعقدت عدة مؤتمرات لبحث مشكلة نقص المياه في أحواض أنهار الأردن والفرات ودجلة والنيل، وقدمت الحكومة التركية مشروع مياه السلام لفتح فائض المياه من نهري سيهان وجيهان في جنوب تركيا إلى عدد من دول المنطقة. ودعت تركيا إلى ربط شبكات الكهرباء بينها وبين سوريا والعراق والأردن ومصر، وذلك لتبادل الطاقة الكهربائية بين هذه البلدان الخمس (معوض 1988، 150-151).

واجهت الحكومة التركية مأزقاً صعباً في إدارة موقفها من أزمة الخليج الثانية. وقد نجم هذا المأزق عن التعارض ما بين رغبة تركيا في تحجيم القوة العراقية والوفاء بالتزاماتها التحالفية مع الغرب من جهة، وما بين مخاوف اندلاع مواجهة عسكرية مع العراق نظراً للحدود المشتركة الطويلة بين الدولتين، ولوجود أهم وأوسع شبكة لمصادر المياه والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية في مناطق قريبة من الحدود مع العراق، ما

قد يكون هدفاً لهجمات عراقية انتقامية، كما ان انهيار وحدة العراق المركزية وتقسيم العراق قد يهددان بتفجير مشكلة الأقليات، وبخاصة منها الكردية، داخل العراق. (أحمد 1991، 347).

ويبدو أن موقف القيادة التركية إزاء عملية الاجتياح العراقية لدولة الكويت كان يتمثل في رفض عملية الاجتياح وإدانة العمل العراقي منذ إعلان الغزو العراقي، وقامت تركيا بتنفيذ كل ما طلبته منها الإدارة الأميركية، فأغلقت أنبوبي النفط العراقي في أراضيها، اللذين كانا ينقلان حوالي 1,6 مليون برميل يومياً مقابل تعويضات مالية ضخمة من الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية وحكومتَي الكويت والسعودية وصلت إلى ما يقارب 13 بليون دولار. ثم قامت تركيا باتخاذ إجراءات إضافية ضد العراق بفرض الحظر الاقتصادي والحصار الاقتصادي الشامل على العراق وإغلاق الحدود في وجه التجارة وحركة السلع من العراق وإليه، وتدفقت الطائرات الأميركية الثقيلة من طراز اف-111 على القواعد الأميركية فيها وعددها لا يقل عن 60 قاعدة ومنشأة عسكرية. وقد انطلقت الهجمات الجوية والمكثفة ضد العراق من قاعدة انجريك التركية (خليفة 1991، 107-116).

من الملاحظ أن موقف الحكومة التركية في حرب الخليج الثانية قد خرج عن السياسة التي تتبعها تركيا إزاء الشرق الأوسط، فهي تخلت عن الحياد الذي كانت تلتزم به إلى حد كبير في المنازعات التي كانت تحدث في الشرق الأوسط، وذلك عندما سمحت لقوات التحالف الدولي باستخدام قواعدها الجوية لشن غارات جوية علي العراق، مع العلم أنه كان بإمكان تركيا الاكتفاء بأن تلتزم بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بخصوص المقاطعة وفرض الحصار علي العراق، ولكن الرئيس التركي تورغوت أوزال كان مصمماً على أن تلعب تركيا دوراً بارزاً ومهماً في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما دفع بالقيادة التركية إلى إظهار دورها الذاتي في الأزمة والقيام بالتعبئة السياسية والإعلامية للشعب في الداخل من أجل مواجهة احتمال دخول تركيا في الحرب. وبذل الرئيس أوزال من أجل تدعيم دور تركيا في ذلك الوقت جهوداً مكثفة لاستصدار قرارات من البرلمان، كان الأول بشأن تفويض الحكومة اعطاء تسهيلات للقوات الأميركية والأجنبية الأخرى لاستخدام القواعد والمنشآت التركية في الحرب ضد العراق، والثاني بشأن اعطاء الحق للحكومة في إعلان الحرب ضد العراق ودخولها عندما ترى ذلك مناسباً. كما حصلت الحكومة التركية من حلف الأطلسي بتاريخ 18/6/1991 على قرار بالتزام الحلف بالدفاع عن تركيا عسكرياً اذا ما تعرضت لأي اعتداء من أية جهة (خليفة 1991، 119-120). وفضلاً عن ما اتخذته تركيا من إجراءات وممارسات ضد العراق أثناء الأزمة، أقدمت الحكومة التركية على ممارسة الضغوط على العراق وسوريا بتقليل تدفق مياه نهر الفرات لمدة شهر كامل. بتاريخ 13/1/1990، ما أثر سلباً على احتياجات سوريا والعراق من الماء، وكاد يهدد العراق بالتحول إلى صحراء قاحلة باستثناء المنطقة المحاذية لنهر دجلة (الطائي 1990، 39).

لم تكتف السياسة التركية أثناء حرب الخليج الثانية بالمشاركة في تدمير العراق عسكرياً وتشيت قواته ومنع تدفق مياه نهر الفرات، بل ذهبت إلى حد التهديد بفتح جبهة في أقصى الشمال، وسمحت بدخول القوات الأميركية والبريطانية والفرنسية إلى شمال العراق والتمركز في الأراضي التركية لتشجيع الأكراد العراقيين على القيام بعمليات مسلحة ضد الجيش العراقي وإنشاء ما يسمى بمناطق آمنة للاجئين منهم إلى الأراضي التركية، ثم إنشاء هذه المناطق داخل الأراضي العراقية من جهة، وقيام القوات المسلحة التركية بمهاجمة الأراضي العراقية لمطاردة العناصر التركية من جهة أخرى، ما أدى بإيران إلى المطالبة بضرورة انسحاب القوات المتحالفة من أراضي شمال العراق، ولا سيما تركيا، لأنها تهدد بتقسيم العراق وهو أمر يقلق إيران لأنه يؤدي إلى فتح الباب لتقسيم إيران نفسها التي تضم أقليات قومية وعربية (عبدالعاطي 1991، 67). وإمعاناً من تركيا باستخدام كل ثقلها في هذه الأزمة فقد شاركت بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 665 المتعلق بفرض الحصار بالقوة، بحيث أخذت في اعتراض السفن المحملة بالسلع والموجهة إلى العراق ولم تسمح لها بالتوقف في الموانئ التركية، كما كررت القيادة التركية تحذيراتها للعراق باحتمال حدوث مواجهة عسكرية تركية عربية.

وحاولت تركيا أن تلعب ورقة الأتراك المتواجدين في العراق باعتبار أنهم أقلية كبيرة العدد لا تقل عن مليون نسمة، ويشكلون الغالبية من سكان الموصل وكركوك التي توجد فيها آبار النفط. وقد جاء هذا المعنى في تصريح الرئيس أوزال عندما قال «أن تركيا لن تضم أية أراضي عراقية، إلا أن إعادة تكوين العراق بعد الحرب يجب أن تضمن حقوقاً ديموقراطية للشعب العراقي، بما في ذلك الأقلية التركية». (خليفة 1991، 124). وقدمت تركيا بعد ذلك مشروع تقسيم العراق وإعادة تشكيله كدولة كونفدرالية، بحيث يتم تقسيم دولة العراق إلى ثلاث دويلات، الأولى عربية والثانية كردية والثالثة تركية، على أن تقوم كل من تركيا وسوريا وإيران بضمان هذه الكونفدرالية. ولكن سوريا وإيران رفضتا هذا المشروع وأعلنتا ضرورة المحافظة على وحدة الأراضي العراقية.

استمرت تركيا في محاولة استثمار نتائج أزمة الخليج عندما قام الرئيس أوزال على أثر إنتهاء حرب الخليج بزيارة إلى الاتحاد السوفييتي وقام بتوقيع معاهدة جديدة للصدقة وحسن الجوار والتعاون، كما تم توقيع اتفاقيات بين البلدين تتعلق بالتعاون الاقتصادي والتجاري. ويمكن القول أن الرئيس التركي السابق تورغت أوزال قد بذل جهوداً خاصة أثناء حرب الخليج الثانية بقصد اقناع الحلفاء الغربيين، وبخاصة الإدارة الأميركية، بالأهمية المتصاعدة لتركيا والدور الذي يمكن أن تلعبه في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وقد قبلت القيادة التركية التثمين الغربي الجديد لأهمية تركيا، وأبرزت ذلك في خطابها العلني الذي بلغ ذروته في إعلان للرئيس أوزال في مناسبة قمة رؤساء الدول الناطقة بالتركية التي عقدت في أنقرة في تشرين الأول (أكتوبر) عام 1992، حيث قال: «إن القرن المقبل يمكن أن يدخل التاريخ بصفة كونه قرناً تركياً، ولا شك أن المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة تبدي اهتماماً متزايداً بتركيا كدولة يمكن أن تؤدي دوراً مهماً كقوة إقليمية جديدة» (كرامر 1996، 11).

الخلاصة أن أزمة الخليج الثانية قد أدت إلى القضاء على الخطر الإقليمي الذي كان يمثلته العراق ما أدى إلى تعاظم الطموحات التركية وبدأت تركيا تبحث عن دور فاعل وحاسم يمكن أن تلعبه في الترتيبات الشرق أوسطية التي يمكن أن تتم في المراحل اللاحقة لأزمة الخليج.

تركيا والنظام الشرق أوسطى الجديد:

يمكن الاستشهاد عند الحديث عن الأدوار الجيوسياسية الجديدة المختلفة التي قد تسند إلى تركيا بقول أحد الكتاب الأتراك «ستكون تركيا مدعوة للمساهمة في أشكال جديدة من التعاون المتعدد الأبعاد الذي يضم غرب أوروبا، الديموقراطيات الجديدة في آسيا الوسطى وشرق أوروبا، والدول المستقلة الجديدة التي انبثقت من الاتحاد السوفياتي القديم ويوغوسلافيا، وأخيراً، بعض أمم الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط. وليست تركيا بديموقراطيتها التعددية ودولتها العلمانية واقتصاد السوق الحر، نموذجاً فحسب لهذه البلدان، بل هي أيضاً، وبفضل تجربتها التاريخية، عنصر استقرار واعتدال في المنطقة... ويجعلها موقعها الفريد بلداً يجب أن يكون سباقاً إلى إقامة مؤسسات للتفاعل الاقتصادي والسياسي والعسكري المتبادل في المنطقة الواسعة الممتدة من سواحل الادرياتيكي إلى حدود الصين في الشرق الأقصى، ومن شمال أمريكا إلى الشرق الأوسط» (كرامر 1996، 12).

بدأ الحديث عن إقامة نظام شرق أوسطى جديد بعد انتهاء أزمة الخليج الثانية وما لحق النظام الإقليمي العربي من حالة تفكك وضعف بسبب نتائج هذه الأزمة التي جاءت لتضيف ضعفاً وتمزقاً إلى الضعف والتمزق الذي كان يعاني منه النظام العربي، وبدأت فكرة الشرق أوسط الجديد تظهر بصورة أكثر وضوحاً بعد انعقاد مؤتمر مدريد عام 1991 والذي تم من خلاله التمهيد لاجتاد تسوية سلمية للصراع العربي الاسرائيلي، ثم تتابعت على أثر ذلك المفاوضات العربية - الاسرائيلية الثانية، والمتعددة الأطراف التي تمخضت عن توقيع اتفاقيات على المسار الأردني - الاسرائيلي والمسار الفلسطيني - الاسرائيلي، وقد شكلت هذه الظروف فرصة مواتية لتركيا للاستفادة منها في تحقيق مصالحها الخاصة في المنطقة لا سيما وأنه كما يتضح من الاستشهاد السابق طبيعة الدور الذي يتطلع الغرب إلى تركيا للقيام به والدور الذي تتطلع تركيا نفسها للقيام به أيضاً في ضوء المعطيات المشار إليها أعلاه.

فقد انطلقت السياسة التركية للاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط من منطلق الاستجابة للموقع الجغرافي الذي يفرض على تركيا الاهتمام بالبيئة الاقليمية المحيطة كمصدر تهديد محتمل للأمن القومي، أو لإقامة علاقات اقتصادية ذات فائدة للصالح الوطني، أو ك مجال حيوي للحركة والنفوذ الإقليمي والدولي. وفي هذا المجال لا بد من الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تأخذ باعتبارها سياسة تركيا تجاه الوطن العربي والصراع العربي - الاسرائيلي، وكذلك فإن العلاقات بين تركيا وإيران تعتبر ذات أهمية قصوى، وتلعب تركيا دور رأس الجسر الحيوي للمصالح الغربية تحت ستار التأكيد على طابع تركيا الإقليمي وقد كتبت

صحيفة «وول ستريت جورنال» تقول «أن تركيا تستطيع أن تقدم لأمريكا، بلا ضجيج، خدمات مهمة في الشرق الأوسط» (اليساوي 1991، 47).

لا شك أن لتركيا مكانها الخاص في مشروع النظام الشرق أوسطي، وقد رحبت تركيا بالمشروع الجديد بحكم أنه لم يكن لها أي دور في النظام الإقليمي العربي، في الوقت الذي تحفظ عدد من الدول العربية على المشروع الشرق أوسطي من منطلق أن هذا النظام سوف يقوم على أشلاء النظام العربي ودخول دول أجنبية غير عربية إلى النظام الجديد وخروج دول عربية منه. وبغض النظر عن توجهات كل من الطرفين إزاء فكرة المشروع الشرق أوسطي، فإنه تبقى هناك مصالح مشتركة لكل من العرب والأتراك لا بد من تفهمها ودراستها من قبل الطرفين، حتى يتسنى لهما تخطيط وتنسيق العلاقات المستقبلية.

وفي حقيقة الأمر فإن التمهيد لفكرة المشروع الشرق أوسطي بدأت منذ الثمانينات مع اهتمام المؤسسات الأميركية والاسرائيلية بوضع أسس هذا النظام. ولكن طرح الفكرة بصورة جدية جاء منذ بدأت التسوية السلمية بين العرب واسرائيل وما تبعها من مفاوضات متعددة الاطراف، وقد طرحت الولايات المتحدة هذه الفكرة بهدف إقامة نظام جديد بعد أن تحقق لها ما أرادت في أزمة الخليج الثانية. وتهدف الولايات المتحدة من سعيها إلى إقامة النظام تحقيق ما يلي (يسين 1990، 110-111): (1) أن تكون للولايات المتحدة الكلمة العليا والأخيرة في التخطيط الأمني للمنطقة باعتبار أن مصالحها الخاصة فيها تتحقق في أمن الخليج واستقراره. (2) التشاور مع حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة لتحديد ما يلزم لحماية مصالح هذه الدول. (3) تطوير أشكال التعاون العسكري الثنائي بين الولايات المتحدة من جهة، وأصدقائها من الدول العربية واسرائيل من جهة أخرى. (4) فرض قيود إقليمية على التسلح. (5) الحفاظ على أمن اسرائيل. (6) انشاء نظام للتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة. (الوسط 1993).

تعد تركيا من أهم المرتكزات التي ستقوم عليها الترتيبات الأمنية لما تحظى به تركيا من ميزات الموقع الجيو-استراتيجي الذي تحتله في المنطقة، ثم عضويتها في حلف شمال الأطلسي وارتباطها بالغرب، ووجود القواعد الجوية في تركيا المهمة، بحكم عضويتها في حلف الأطلسي، لاستقبال الطائرات الأميركية والأوروبية وتقديم جميع التسهيلات العسكرية الممكنة لقوات الحلفاء الغربيين، من أجل مواجهة أي تهديد يمكن أن يبرز في المنطقة، هذا فضلاً عن أن هناك وجوداً دائماً للقيادة المركزية للحلف في تركيا. وقد أدت هذه الترتيبات الأمنية إلى تعزيز أهمية تركيا الاستراتيجية بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال خطر الاتحاد السوفييتي وانتهاء حلف وارسو (Robins 1992, 186-187). وتسعى السياسة الأميركية من خلال وضع الترتيبات الجديدة في الشرق الأوسط إلى تحويل موضوع تسوية الصراع إلى عملية لصنع السلام والمحافظة على توازن القوى، وتخفيض مستوى القوة العسكرية للدول التي تهدد مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، ثم السعي لمساعدة بعض من حكومات الشرق الأوسط في التصدي للتهديد المتنامي من المتطرفين الدينيين واحتواء التطرف في جميع أنحاء المنطقة، وتطبيق الديمقراطية والتطور الحر

لاقتصاد السوق. وفي هذا الصدد فإن الولايات المتحدة تتجه نحو الاعتماد على التحالف المكون من مصر واسرائيل وتركيا وبعض الدول العربية للمحافظة على مصالحها في المنطقة.

إن علاقة تركيا بالنظام الشرق أوسطي ليست حديثة وإنما تعود إلى الخمسينيات، عندما أعلنت تركيا موافقتها على مشروع أيزنهاور لمساندة الولايات المتحدة في مواجهة الأعمال التخريبية في الشرق الأوسط، كما كان هناك تعاون تركي مع كل من اسرائيل وإيران في زمن الشاه في مجالي الأمن والاستخبارات، ولا يزال هناك تعاون أمني مستمر بين تركيا واسرائيل في مجال مكافحة الارهاب منذ الثمانينيات. (معوض 1991، 52). ويعود الدور التركي إلى الظهور في النظام الشرق أوسطي الجديد من خلال عدد من التصورات المطروحة، وهي: (1) الوجود العسكري الغربي في تركيا تحت ما يسمى عملية توفير الراحة للأكراد في شمال العراق، والوجود الجوي العسكري الأميركي في قاعدة انجيرليك الجوية التي استخدمت ضد العراق أثناء حرب الخليج الثانية (معوض 1991، 30). (2) يمكن أن تلعب تركيا دوراً إقليمياً عن طريق اتفاقيات ثنائية مع الدول الأعضاء في أي ترتيب أمني في منطقة الخليج، والاستفادة من مزايا وضعها الجيو-استراتيجي في تخزين معدات عسكرية أميركية يسهل نقلها عند الضرورة لمواجهة أية أزمة محتملة في المنطقة. وتشير أغلب التقديرات إلى أن العديد من القواعد التي تستخدمها القوات الأميركية في تركيا تقع ضمن الحيز الملائم لأعمال عسكرية في الخليج، وهي مواقع مناسبة لشن هجمات حيوية أميركية في الشرق الأوسط. (الربيعو 1991، 168). (3) جعل تركيا سلة للماء والغذاء في الشرق الأوسط، حيث توافر المياه في تركيا، مقابل قتلها في معظم بلدان المنطقة، فضلاً عن نهري الفرات ودجلة اللذين ينبعان من تركيا - وما يشكل ذلك من أهمية حيوية بالنسبة للعراق وسوريا - تعطي أهمية كبرى لتركيا ودوراً مؤثراً في النظام الإقليمي للشرق الأوسط وخاصة بعد ظهور مشروع مياه السلام الذي اقترحه تركيا في مؤتمر استضافته في اسطنبول في تشرين الأول (أكتوبر) 1991. (معوض 1992، 766).

من أجل تعزيز دورها كدولة ذات نفوذ في منطقة الشرق الأوسط فإن تركيا تسعى لتحقيق هدفين استراتيجيين. (جميل 1994، 128): (1) الحصول على العضوية التامة في المجموعة الأوروبية، ويتضح ذلك من سعي الزعماء الأتراك - وخصوصاً تورغوت أوزال - المتواصل للوصول إلى هذا الهدف. (2) السعي لبناء مصالح إقليمية واسعة في منطقة الشرق الأوسط بجعل تركيا سلة غذاء واقتصاد لشعوب المنطقة، باستخدام المياه والزراعات المتقدمة والمنتجات الصناعية والتجارة الدولية.

من هنا، فإن تركيا ترحب بفكرة النظام الشرق أوسطي، ويطمح القادة الأتراك، وبخاصة حسب تصريح تانسوتشيلر رئيسة وزراء تركيا السابقة، إلى أن تكون تركيا خلال الأعوام المقبلة القوة الرابعة في العالم بعد الولايات المتحدة والمانيا والصين، (نور الدين 1993). وقد حاول الرئيس أوزال الخروج من نطاق السياسة التركية التقليدية في

مجال العلاقات الخارجية لتركيا وذلك بانشغال تركيا بشكل عام بعملية بناء النظام الجديد. واعتبر اوزال ان ايران ومصر واسرائيل تشكل أسس أي إطار إقليمي شرق أوسطي، وهو لذلك وضع تركيا وسط المثلث الشرق أوسطي - البلقاني - القوقازي ومع امتداد المثلث في آسيا الوسطى، وقد حاول، من خلال التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة، أن يتبع سياسة متوازنة إزاء ايران والعرب واسرائيل (تشاندار 1996، 35).

التعاون التركي - الاسرائيلي:

استمرت العلاقات بين تركيا واسرائيل منذ إعلان تركيا الاعتراف باسرائيل عام 1950، ولم تنقطع الاتصالات بين الدولتين بالرغم من خفض مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما منذ عام 1956 إلى مستوى القائم بالأعمال. وبالرغم من شعور تركيا بضرورة تطوير علاقاتها مع الدول العربية، وبخاصة لأسباب اقتصادية وتجارية، ودعمها للعرب في صراعها مع اسرائيل في مناسبات عدة، إلا أنه طرأ تحسن واضح على مستوى العلاقات التركية - الاسرائيلية وبخاصة على مستوى الاتصالات غير الرسمية بين الطرفين، حرصاً من تركيا على عدم المساس بعلاقاتها مع الدول العربية. ومن أبرز هذه الزيارات (معوض 1996، 138): (أ) قيام وفد اسرائيلي رفيع المستوى يضم مسؤولين من وزارتي الخارجية والدفاع بزيارة سرية إلى العاصمة التركية أنقرة في آب (أغسطس) 1980 لاجراء محادثات مع وزير الخارجية التركي بشأن التعاون بين البلدين. (ب) قيام وزير الدفاع الاسرائيلي الأسبق شارون بزيارة اسطنبول في بداية عام 1984 للتباحث مع المسؤولين الأتراك بشأن رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين. (ج) قيام وفد تركي في أيلول (سبتمبر) عام 1984 بزيارة غير رسمية إلى اسرائيل، وضم هذا الوفد أربعة نواب من الحزب الشعبي المعارض، والتقى الوفد وزير خارجية اسرائيل اسحاق شامير الذي عبر عن أمله في أن تؤدي الزيارة إلى تعزيز العلاقات بين البلدين. (د) قيام الحكومة التركية منذ عام 1986 بإعطاء الضوء الأخضر للصحافيين والنواب والشخصيات السياسية والحزبية والثقافية والفنية التركية لتلبية أية دعوة يتلقونها لزيارة اسرائيل.

يمكن القول بأن العلاقات بين تركيا واسرائيل منذ اعتراف تركيا باسرائيل وحتى نهاية الثمانينات شملت مجالات مختلفة، سياسية واقتصادية وأمنية، وإن كانت قد واجهت مشكلات معينة في بعض من الأحيان، ولكن العلاقات بين البلدين استمرت بالمحافظة على مستوى معتدل دون الوصول إلى حد التأزم أو نقطة اللارجعة، وذلك بمساعدة وتأثير أطراف أخرى محلية ودولية، ما أدى إلى تطوير هذه العلاقات منذ مطلع التسعينات في جميع المجالات، وقد برز ذلك في وجه خاص مع الاتفاق العسكري الذي وقع في 23 شباط (فبراير) 1996. وهذا يبين أن التطور الذي حدث في العلاقات بين العرب والأتراك خلال الفترة الممتدة من منتصف الستينات وحتى أواسط الثمانينات لم يؤثر بشكل سلبي على علاقات تركيا باسرائيل، بل لقد حاولت تركيا أن تستثمر علاقاتها مع العرب وبخاصة في الجوانب الاقتصادية والتجارية من دون أن تحدث أي خلل في علاقاتها مع اسرائيل.

تنطلق العلاقات التركية - الاسرائيلية من منظور تركي مؤداه أن تركيا تنظر إلى نفسها بأنها الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي لا يوجد لها مثيل سوى اسرائيل التي تتشابه معها في الكثير من الخصائص، أهمها أن كلا منهما مجاور لدول تنخرط معها في علاقات تصارعية منذ نشأتها وحتى الآن. ومن خلال هذا المنظور، فإن تركيا تدرك مدى أهمية وجود علاقة خاصة أو ارتباط استراتيجي لها باسرائيل. وقد جاء تعزيز هذه النظرة ودخول العلاقات التركية - الاسرائيلية في مرحلة جديدة مع مطلع التسعينيات نتيجة لعاملين مترابطين، (تشاندار 1996، 33): (1) الظروف والأوضاع الدولية التي سادت بعد إنتهاء الحرب الباردة وبعد حرب الخليج الثانية وما حملته من نتائج تركت أثراً بارزاً في المنطقة. (2) الوضع الراهن الخاص بتركيا أو كما يسمى بـ «عصر ما بعد أوزال» باعتباره رجل الدولة الذي رفع تركيا في الساحة الدولية من مركز اللاعب الثانوي أو الهامشي إلى مركز اللاعب الرئيسي والمهم. وقد انعكست هذه الظاهرة على التوجه العام للسياسة الخارجية التركية.

ما لا شك فيه العملية السلمية التي بدأت في مدريد من أجل تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي أعطت تركيا فرصة مواتية لتحسين علاقاتها مع إسرائيل، وساعدت، في فتح نافذة جديدة على العلاقات مع اسرائيل. وقد جاءت الذكرى الخمسمائة للجوء اليهود السفارديم إلى الدولة العثمانية، بعد أن أجبروا على مغادرة اسبانيا، لتساهم في تحسين مستوى العلاقات بين البلدين. فقد أقيمت احتفالات كبيرة في هذه المناسبة في نيويورك واسطنبول وشارك فيها الرئيس الاسرائيلي حاييم هرتزوك وكان أول رئيس اسرائيلي يزور تركيا. (تشاندار 1996، 33).

يمكن الإشارة إلى مجموعة من العوامل التي دفعت بالعلاقات التركية - الاسرائيلية لكي تأخذ وضع تصاعدي وصل ذروته بالتوقيع في شباط 1996 على اتفاقية للتعاون العسكري، (فياض 1997، 183؛ تشاندار 1996، 38): (1) المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها تركيا: يعاني الاقتصاد التركي من اختلالات عدة، إذ ارتفع إجمالي العجز في الموازنة التركية إلى 129 تريليون ليرة تركية في الأشهر الأربعة الأولى من عام 1995 مقارنة بالمدة نفسها من عام 1994، وبلغ معدل التضخم 150%، وانخفض دخل الفرد من 3004 دولارات إلى 2192 دولاراً سنوياً، وقد وجدت تركيا في علاقاتها مع اسرائيل مدخلاً لتحسين أدائها الاقتصادي إلى حد بحث إمكانية إقامة منطقة للتجارة الحرة بين البلدين، وتنفيذ مشروع بيع المياه التركية لاسرائيل، فضلاً عن تعزيز العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع اسرائيل، باعتبارها الحليف الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة في المنطقة، ما يساعد في تعزيز وضع تركيا في مفاوضاتها مع مؤسسات التمويل الدولية للحصول على قروض جديدة لدعم إصلاحاتها الاقتصادية. (2) المشكلة الكردية والعلاقات التركية مع سوريا والعراق: تعاني تركيا منذ آب (أغسطس) 1984 من حركة تمرد كردي تستهدف إقامة دولة كردية في مناطقها الجنوبية الشرقية ذات الاكثرية الكردية. وبالرغم من أن هذه المشكلة داخلية تتعلق بتركيا، إلا أن أنقرة ترى أنها مرتبطة بسوريا والعراق، عدا عن أن تركيا واسرائيل لاتزالان في حالة نزاع مع سوريا، إذ أن

سوريا لم تتخل عن مطالبها بإقليم الاسكندرونة الذي ضمته تركيا إليها بعد الحرب العالمية الثانية، كما أن سوريا مازالت في حالة حرب رسمية مع إسرائيل، ولم يتم التوصل إلى اتفاق بين سوريا وإسرائيل. وهذا الأمر يشكل قوة دافعة للتعاون التركي - الإسرائيلي وبخاصة في مواجهة ما يسمى مكافحة الإرهاب. (3) العنف الأصولي: تعاني تركيا منذ بداية هذا العقد من تصاعد عمليات منظمات إسلامية متطرفة، خصوصاً في مجال اغتيال عناصر بارزة من المثقفين العلمانيين، ومن أبرزها منظمات الحركة الإسلامية، ويلاحظ أن تركيز تركيا بدرجة أكبر على العوامل الخارجية - الإقليمية لهذا العنف يمكن أن يفسر اتجاه تركيا إلى عقد اتفاق تعاون أمني مع إسرائيل في مكافحة الإرهاب. (4) النزاع حول مسألة المياه بين تركيا وسوريا، وقد شهدت تركيا تعاوناً عراقياً سورياً، كما واتخذت الدول العربية موقفاً موحداً تجاه هذه المسألة، تتمثل في بيان وزراء الخارجية العرب في القاهرة في المؤتمر الذي عقد بعد قمة شرم الشيخ مباشرة. وقد فسر ذلك بأنه تعبير عن موقف عربي تقليدي معاد لتركيا. (5) الأوضاع السياسية الداخلية في تركيا: تعرضت تركيا لأزمات حكومية منذ أيلول (سبتمبر) 1995 وحتى الآن؛ تمثلت في انهيار حكومات وإجراء انتخابات مبكرة؛ فضلاً عن ما تم من مفاوضات ومناورات بين الأحزاب والشخصيات السياسية. وفي ظل هذه الأزمات أخذ دور الجيش يتعزز ويتزايد في عملية صنع القرار، وأكبر دليل على ذلك أن المؤسسة العسكرية التركية هي التي أنجزت الاتفاق العسكري مع إسرائيل من دون أن يتعرض لمناقشة أو مساءلة لدى الرأي العام الذي لا يزال لا يعرف الكثير عن شروط الاتفاقية.

إلى ما سبق، هناك دوافع عدة استدعتها العقيدة العسكرية التركية للأمن التركي ومصالح تركيا الاقتصادية والسياسية في المنطقة، إذ ترى تركيا أن التعاون مع إسرائيل سوف يجعل من الدولتين الركنتين غير العربيتين في إعادة هندسة الشرق الأوسط. فإذا كانت سياسة إسرائيل واضحة نحو مستقبل الشرق الأوسط والوطن العربي، وهي سياسة تقوم على عدم إقامة دولة عربية واحدة أو حتى تعاون ثنائي أو أكثر بصورة وثيقة بين مجموعة من الدول العربية، والقيام باجهاض أي محاولة لتحسين الأوضاع العربية، فإن تركيا تطمح، من جهة ثالثة، لأن يكون لها دور فاعل ورئيسي في الشرق الأوسط، وهنا تلتقي مع إسرائيل في العديد من المطالب السياسية والاقتصادية والأمنية المتعلقة بإقامة بناء جديد للشرق الأوسط. (مصطفى 1995: الأطرش 1996).

العوامل التي تؤثر في تطور العلاقات العربية - التركية

لا شك أن هناك عوامل وقضايا مشتركة تهم العرب والأترك عكست تأثيراتها على العلاقات العربية - التركية، ويمكن أن نشير إلى أهم هذه العوامل والقضايا التي لها انعكاساتها على هذه العلاقات:

1- الموقع الجغرافي لتركيا:

تحظى تركيا بموقع جغرافي مهم جداً، فهي جسر متعدد الاتجاهات بين أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، وتطل على مناطق مختلفة متنوعة ومتناقضة مما يعطي تركيا

أهمية قصوى في تحديد مركزها في العلاقات الدولية. وقد كان للعامل الجغرافي تأثير في دفع تركيا لاجتاد علاقات صداقة أيديولوجية مع القوى الغربية، وذلك لمواجهة الخطر السوفييتي، وكانت تشكل في عصر الحرب الباردة الحاجز الذي يحول دون وصول الاتحاد السوفييتي إلى الشرق الأوسط والبحر المتوسط (Tamkoc 1977, 20). وقد كان دخول تركيا حلف شمال الأطلسي في أيلول 1951 أكبر دليل على تقدير الغرب لموقع تركيا الجغرافي وأهميته بالنسبة للاستراتيجيات الغربية.

وفي تركيا اليوم عدد كبير من القواعد العسكرية الأميركية والأطلسية، فضلاً عن قواعد التخزين والامداد ومستودعات للأسلحة والقوات الأميركية والأطلسية، والتي استخدمتها في حرب الخليج الثانية القوات الأميركية لمهاجمة العراق.

ويمكن لتركيا بموقعها الجغرافي الاستراتيجي وعلاقاتها مع جيرانها العرب أن توظف ذلك، إذا ما خلصت النوايا الصادقة وحلت الثقة والتعاون محل التوجس والخلافات، وتستطيع أن تشكل منطقة جغرافية متكاملة باعتبارها البوابة الشمالية للوطن العربي (الدقوقي 1987، 5). إلا أن الصهيونية كانت في مقدمة المخططين لسلب تركيا جغرافيتها الإقليمية ودفعها نحو الغرب بكل قوة وفاعلية من أجل تحقيق هدفين، (الدقوقي 1987، 7): (1) قطع صلة تركيا بالشرق الأوسط محاولة تجريدها من تراثها الديني وإحلال العلمانية محل العقيدة الإسلامية. (2) الاستفراد بالقوة العربية والإسلامية المشتتة، الواحدة بعد الأخرى، لكي تبقى الصهيونية القوة الكبرى الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط، ولكي تملّي إرادتها على الجميع، تمهيداً لإقامة امبراطوريتها الكبرى فيها.

إن مستقبل تركيا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجغرافيتها، فإذا كان توجه السياسة التركية يقوم على أساس ارتباطها بشكل وثيق بالشرق، فسيكون ذلك لصالح تمتين عرى علاقاتها مع جيرانها العرب والمسلمين، وكلما اتجهت نحو الابتعاد عن الشرق واتجهت نحو توثيق علاقاتها بالغرب أدى ذلك إلى توتر علاقاتها مع الدول العربية، وإضعاف دورها الإقليمي.

2- الانقطاع شبه الكامل بين المجتمعات العربية والمجتمع التركي:

تحول هذا الانقطاع ومنذ انهيار الدولة العثمانية إلى هوة بارزة، مع إدخال كل من الطرفين في وجهتين مختلفتين كلياً، سياسياً، ثقافياً واجتماعياً. والانقطاع هو الاختلاف الذي يملّي توجهات مختلفة بين العرب والأترك أدت إلى حدوث نوع من القطيعة بين اهتمامات النخب السياسية والثقافية العربية والتركية. وعلى الرغم من مرور أكثر من سبعين عاماً على «الطلاق» منذ الحرب العالمية الأولى، فإن نظرة النخب إلى بعضها بقيت أسيرة أفكار القرن العشرين (الزبن 1992، 92).

إن أفكار أوائل القرن تركت انعكاسات ومناخاً سلبياً على الجانبين العربي والتركي، وكانت مثل هذه الأفكار أحد مبررات القطيعة، من وجهة النظر التاريخية، وأصبحت أيضاً مبرراً لاستمرارها، إذ تكونت لدى النخب العربية نظرة التخلف والتعصب التركياني، بينما

تكونت لدى الأتراك نظرة الخيانة العربية بسبب موقف العرب أثناء الحرب العالمية الأولى (الزبن 1992، 62). ولقد تزايد فك الارتباط العربي - التركي بعد زوال الدولة العثمانية وجسد هذه العلاقات بجراح مازال ينزف حتى الآن، وصاحب فك الارتباط هذا بين الجانبين قيام حالة من الاحتقار والتحقير المتبادلين (السماك 1993، 1982). ومن هنا، فإن العلاقات التركية - العربية، بسبب الأفكار السلبية التي تكونت لدى كل طرف عن الآخر منذ تأسيس الدولة التركية الحديثة، اتسمت بعدم الثقة والوضوح واللامبالاة. ولا بد من تجاوز الكثير من عقد الماضي حتى يتسنى بناء قاعدة جديدة لعلاقات عربية - تركية متماسكة تمكن الجانبين من أخذ دور فاعل في المجتمع الدولي.

3- المشكلة الكردية:

تحتل القضية الكردية أهمية مركزية وتشكل مصدر قلق وعدم استقرار. وهي قضية مرتبطة بدول الجوار وبخاصة إيران والعراق وسوريا، وتتفق جميع هذه الدول على العمل لمنع قيام دولة كردية مستقلة، وتنتظر تركيا بعين الشك والارتياح إلى قيام كيان كردي في شمال العراق.

من المعروف أن تركيا قامت باحتضان الأكراد العراقيين وسمحت للقوات الدولية بالتمركز في قواعد تركية لحمايتهم، ولكن عندما أعلن أكراد العراق عن مطالبتهم بالفيدرالية كنظام حكم في العراق يوفر لهم الاستقلال في المستقبل، تغير السلوك التركي وتمثل هذا التغير بالابتعاد عن التعامل الرسمي مع السلطة الكردية في شمال العراق، حتى لا يمثل هذا التعامل اتصالاً بين طرفين رسميين، ثم القيام بالتنسيق مع سوريا وإيران، بحيث يتم رفض إقامة أية دولة كردية مستقلة على أراضي هذه الدول (يسين 1994، 143). وفي هذا السياق اتخذت تركيا الإجراءات العسكرية كافة، لمهاجمة قواعد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق بتاريخ 20/3/1995، وتوغلت في الأراضي العراقية إلى مسافة 40 كلم² واستمرت العملية ستة أسابيع، وتبع ذلك عملية أخرى في شهر أيار (مايو) 1996 (الحياة، 1996)، ولا تزال مطاردة القوات التركية للحزب مستمرة فقد شنت القوات التركية هجوماً ساحقاً على قواعد حزب العمال الكردستاني، وقامت باحتلال الأراضي العراقية في الشمال، وبقيت حتى شهر تموز (يوليو) 1997 مرابطة في الأراضي العراقية بهدف إخماد مركز التمرد الكردي.

يمكن القول أن المشكلة الكردية تأخذ بعداً رئيسياً في سياسة تركيا الخارجية الثنائية مع هذه الدول وغيرها بحسب موقعها من الأكراد. وقد زاد الاهتمام التركي بهذه المشكلة بعد حرب الخليج الثانية والتطورات التي لحقت بوضع الأكراد في شمال العراق، ما دفع بوزارة الدفاع التركية إلى إصدار «البيان الأبيض»، أوضحت فيه السياسة العسكرية وخطط تحديث الجيش وتسليحه، واتهمت إيران وسوريا والعراق واليونان ودولاً أوروبية بتقديم الحماية والدعم المالي لحزب العمال الكردستاني، الذي يقاتل من أجل إقامة دولة كردية مستقلة في جنوب شرق البلاد.

إنَّ المشكلة الكردية هي قضية معقدة ومزمنة ومؤثرة في جميع اهتمامات الدولة التركية، ولها ارتباطاتها مع دول الجوار، ولا يمكن لتركيا أن تلعب دوراً فاعلاً ومؤثراً في الترتيبات الإقليمية في الشرق الأوسط بدون أن تتخلص من الازمة الداخلية وعدم الاستقرار الذي تسببه المشكلة الكردية لها.

4- مشكلة المياه:

تشكل قضية المياه مشكلة بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى، منذ بداية الستينات. وهي مشكلة تعد من الأسباب الرئيسية للتوتر بين الجانبين، بل إنها قابلة للتأزم وربما الانفجار في المستقبل. وقد دفعت تركيا بالمشكلة إلى السطح من جديد، عندما قامت بمنع تدفق مياه نهر الفرات إلى سوريا والعراق في 13 كانون الثاني (يناير) 1990 ولدة شهر كامل، لغايات ملء بحيرة سد أتاتورك. وتسعى تركيا لتعزيز سيادتها على مياه نهري دجلة والفرات من خلال مشروع جنوب شرق الأناضول «غاب» الذي تقيمه تركيا على منابع هذين النهرين. وقد صرح رئيس الوزراء التركي السابق عن رغبة تركيا بالانفراد في استثمار هذه الثروة المائية بقوله «إذا كان هذا المورد الطبيعي في بلادنا، فإننا نملك كل الحق في استعماله بالطريقة التي نراها مناسبة... ليس لسوريا أو العراق أي حق بالمياه التي تنبع من تركيا» (قاسم 1993، 28). وتحرص تركيا على سرعة تنفيذ مشروع «غاب» بالرغم من تكاليفه العالية وما يمكن أن يجلب من احتجاجات عراقية وسورية، فتركيا تعتقد أن إنجاز هذا المشروع سيوفر لها مزايا عدة. ففضلاً عن توفير المياه اللازمة لري 1,8 مليون هكتار من المناطق الجنوبية الشرقية، وإنتاج 27,738 مليار كيلووات / ساعة من الطاقة الكهربائية بما يتجاوز الإنتاج التركي الحالي من الطاقة، وتوفير حوالي 1,6 مليون فرصة عمل جديدة في مناطق تعاني من البطالة، تأمل تركيا من خلال هذا المشروع أن تصبح سلة غذاء الشرق الأوسط، ما يعزز مكانتها في المنطقة. (معوض 1992، 868).

إنَّ ما تحاول تركيا القيام به في موضوع المياه، واعتبارها أن نهري دجلة والفرات يشكلان نهري دوليين، متحدية بذلك دولتي سوريا والعراق ومطالبهما في هذا الشأن، يعتبر استخداماً لسلح المياه من أجل تهديد الأمن القومي العربي، وبخاصة ضرب الخطط التنموية في كل من سوريا والعراق. ولا يمكن نفي تأثير التعاون التركي - الاسرائيلي في افتعال أزمة الفرات واستخدامها من جهة تركيا للضغط على سوريا في المرحلة الراهنة، من أجل المفاوضات الخاصة بالمسار السوري - الاسرائيلي. (الكيلاي 1996، 68-69).

مستقبل العلاقات العربية - التركية وإمكانية تطويرها

تعد تركيا جزءاً من منطقة الشرق الأوسط الذي يشكل العرب ساحته الأكبر. ومهما حاولت تركيا إدارة ظهرها للعرب - كما فعلت بعد انشاء الدولة التركية الحديثة بزعامة كمال أتاتورك - فإن الروابط الجيوبوليتيكية والموروث التاريخي تبقى عوامل فاعلة تلعب دورها في جعل إمكانية انفصال تركيا عن العالم العربي صعبة، ويتضح ذلك من خلال

مشاريع الأحلاف الغربية التي كانت تضع تركيا والعرب جنباً إلى جنب في جميع المشاريع التي طرحتها في الشرق الأوسط، مثل قيادة الشرق الأوسط عام 1951، حلف بغداد 1955، مشروع ايزنهاور.. وغيرها.

وبحكم الجغرافيا وتأثيرها، فإنّ العرب والأتراك شركاء في عالم البحر الأبيض المتوسط الذي يشكل إطاراً لنوع من الانتماء المتوسطي الذي طرحت فكرته في فترة الثلاثينات في الوطن العربي والدول الأوروبية، وقد دعت نخبة من المفكرين العرب، من أبرزهم طه حسين، إلى الانتماء المتوسطي، وعادت الفكرة لتبرز من جديد مع بداية التسعينات على شكل مشروع أطلق عليه اسم الشراكة الأوروبية - المتوسطية بين جميع الدول المطلة على حوض المتوسط، وتجسدت هذه الفكرة في مؤتمر برشلونة عام 1996، الذي وضعت فيه أسس التعاون بين أوروبا ودول حوض المتوسط الأخرى. وهذا المشروع، بطبيعة الحال، يخلق نوعاً جديداً من تشابك المصالح بين تركيا والعرب ويصب في ضرورة إعادة تقييم العلاقات العربية التركية بقصد إيجاد نوع من التوازن في هذه العلاقات وتعزيزها، بما يفيد مصلحة الجانبين العربي والتركي.

في ضوء التطورات الدولية الإقليمية المستجدة وبخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية، والمفاوضات العربية - الاسرائيلية، وما ترك ذلك من اختلال في موازين القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط لغير صالح العرب، فإنه من الضروري البحث في مستقبل العلاقات العربية التركية بشكل أكثر دقة على جميع المستويات. ويمكن تحديد أهم المبادئ الحاكمة لعلاقات تركيا المعاصرة مع العالم العربي بما يلي، (أحمد 1991، 329؛ غلو 1996، 19): (1) إن مواقف تركيا تجاه العرب اتسمت بالامتناع عن الوقوف إلى جانب طرف على حساب طرف آخر في معظم المنازعات والصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط. ولكن تركيا تستعمل مساعيها السلمية إذا طلب إليها ذلك من الأطراف ذات العلاقة، من أجل الوساطة الدبلوماسية بين المتنازعين. (2) إن السياسة الخارجية التركية تحاول أن تخلق توازناً، إلى حد ما، بين روابطها مع الدول الغربية وعلاقاتها مع الدول العربية، وبناء على ذلك تحاول تركيا أن لا يلحق تعاونها مع الغرب، وخصوصاً في المجال الدفاعي، أي ضرر بمصالح الدول العربية الأمنية. وبطبيعة الحال، فإن تركيا تحاول الفصل بين علاقاتها مع أوروبا، من جهة، وعلاقاتها مع دول الشرق الأوسط من جهة أخرى، من أجل تطوير صلات مالية واقتصادية فاعلة مع دول الشرق الأوسط، وتسعى في نفس الوقت إلى تعميق علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. (3) تلتزم تركيا وإلى حد كبير بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط، ومن ثم فإنها تنظر إلى التغييرات التي تمس الأنظمة السياسية في هذه الدول باعتبارها تطورات داخلية تخص الدول التي تحصل فيها دون غيرها. (4) تفضل تركيا صيغة التعامل الثنائي المباشر مع الدول العربية، وذلك تبعاً لظروف وخصائص كل دولة عربية على حدة، ولا تتعامل مع الدول العربية بشكل جماعي أو موحد. (5) لا ترى تركيا أي نوع من التعارض بين نظامها

العلماني دستورياً، وبين المشاركة الايجابية للدولة التركية في النشاطات التنظيمية الدولية والاسلامية، جنباً إلى جنب مع الدول العربية. (6) إن أهم الثوابت التي تؤمن بها تركيا إزاء العالم العربي هو التصدي لأي تحالف عربي في نزاع معها. فقد رفضت تركيا، على سبيل المثال، دعوة جامعة الدول العربية لعقد اجتماع حول مسألة المياه (اومليل 1996، 3-4) ودائماً تحاول تركيا أن تقلل من خطر دخول الدول العربية في تحالف ضدها في أية مناسبة كانت. ومن هنا، فإن السياسة الخارجية التركية تحاول أن تنتهج طريقاً لا يفسح المجال لقيام تحالف عربي ضدها بخصوص قضية ما أو عدد من القضايا.

بشكل عام تنطلق تركيا على بعض المبادئ التي تحكم علاقاتها بالعالم العربي خلال أزمة الخليج الثانية، فإن أرسين كلايغوغلو يحاول تبرير موقف تركيا بقوله ان تركيا شعرت بأنها تواجه خطراً يهدد سيادتها الاقليمية من الجنوب، وإن كان هذا الخطر أقل قوة من الاتحاد السوفيتي لكنه أوسع انتشاراً، إذ أنه بعد انتهاء الحرب الباردة ضعف الخطر الكامن في الجهة الشرقية أو الشمالية الشرقية، ولكن خطراً جنوبياً أقل حدة، ويتمثل في العراق وسوريا، وآخر غربياً يتمثل في اليونان قد حل محله، وهذا الوضع الأمني الجديد هو الذي حدا بتركيا للوقوف إلى جانب الولايات المتحدة عند اندلاع أزمة الخليج الثانية عام 1990، ولذا، فإن مبدأ عدم التدخل في السياسة الداخلية لأية دولة عربية قد تم خرقه في حالة العراق منذ عام 1991، وستبقى تركيا تبدي اهتماماً بتلك المنطقة ما لم يحدث تطبيع كامل لعلاقات العراق الخارجية، ومن ثم يعود الجيش العراقي للسيطرة على المنطقة الشمالية. ذلك أن تركيا تحرص بشكل كبير على أمن حدودها وتقلق من التمرد الكردي الذي يتزعمه حزب العمال (اوغلو 1996، 20-22).

يمكن القول بأن مستقبل العلاقات العربية - التركية يتوقف على أمور عدة هامة، منها: (1) دور تركيا في إطار الصياغة الأمنية الدولية الجديدة للمنطقة، وما يمكن أن يلازمها من معادلات وتوازنات جديدة، وهل ستدخل تركيا بصفتها ممثلة رئيسية للمصالح الغربية الشرق أوسطية في تحالفات أمنية مع دول عربية أو شرق أوسطية، والدول الغربية تريد تركيا دولة مستقرة في المنطقة وقادرة على أن تقدم التسهيلات المتعلقة بالقواعد العسكرية والممرات الجوية إذا لزم الأمر (Barkey 1994, 51-70). (2) عملية السلام في الشرق الأوسط وما يمكن أن تصل إليه من نتائج، حيث دخول العرب في مفاوضات مع إسرائيل أدى إلى إزالة الكثير من الحساسيات التي كانت تشوب علاقة تركيا بإسرائيل. بل انها ساهمت في تطور العلاقات التركية - الاسرائيلية إلى حد توقيع اتفاق التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل في آذار (مارس) عام 1996. وتستغل تركيا عملية السلام والمفاوضات المتعددة الطرف في ما يتعلق بوضع ترتيبات للنظام الشرق أوسط، وبخاصة ان هناك تشابهاً كبيراً في نظرة تركيا وإسرائيل لهذه الترتيبات، فضلاً عن دور كل من تركيا وإسرائيل كحلقة وصل بين المركز الرأسمالي المتقدم واقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط. (3) الدور الذي تسعى تركيا للقيام به في إطار النظام الشرق

أوسطي الجديد، وهي تتطلع للقيام بدور محوري أساسي يساعدها في تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع وبخاصة في مسائل المياه، وترتيبات الأمن والتنمية الاقتصادية، ومن ثم تسعى للتحويل إلى قوة اقتصادية مائية كبرى في الشرق الأوسط من خلال تنفيذ مشروع أنابيب السلام للمياه التركية في أراضي دول المشرق العربي ودول الخليج، وما يمكن أن يكون لهذه المشروعات والمشروعات الاسرائيلية المطروحة بصدد السلام والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط.

في ضوء المعطيات السابقة لا بد للعرب والأتراك من أجل تطوير علاقاتهم العمل على ما يلي: (1) التنسيق بين الدول العربية من أجل خلق توازن للقوى الإقليمية، وبذلك لا يسمح لتركيا بالتحرك بشكل يؤدي إلى تحقيق أطماعها في المنطقة، ويجب أن يشمل التنسيق موضوع العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وتركيا، وذلك بهدف تحقيق نوع من التوازن بين ما تقدمه تركيا إلى الدول العربية، وما تحصل عليه من هذه الدول في مجالات التجارة والاستثمار والتمويل، وفي التعاون الزراعي والطاقة وتبادل الخبرات. أما في مجال القوة العسكرية فإن مقارنة بسيطة بين حجم القوة العسكرية لكل دولة عربية منفردة مع حجم القوة العسكرية التركية، تبرز مدى تفوق القوة التركية على قوة كل دولة عربية على حدة. وما لم يكن هناك تنسيق عسكري بين الدول العربية في إطار تنظيم دفاعي مشترك، فإن الخلل يبقى قائماً، فضلاً عن أن ارتباط تركيا بحلف الأطلسي يشكل مصدر قوة لتركيا ويثير القلق والمخاوف لدى العرب. (2) التوصل إلى صيغة دائمة ونهائية، في شأن مسألة الحدود الدولية بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى، والتوصل إلى صيغة عادلة وقانونية لمياه نهري الفرات ودجلة، وذلك لأن أي دور مستقبلي وفاعل لتركيا في ترتيبات النظام الشرق أوسطي لا بد وأن يأخذ بعين الاعتبار المشاكل العالقة مع دول الجوار، وبخاصة سوريا والعراق، وذلك يعتبر خطوة هامة على طريق ترسيخ معاني حسن الجوار وتأسيس قاعدة للتعاون والعمل المشترك. (3) ابتعاد تركيا عن القيام باتخاذ أية خطوة تجاه اسرائيل قد تسبب استفزازاً للجانب العربي، خصوصاً في ظل ما وصلت إليه عملية السلام من تعثر. وما لم يتم تحقيق سلام شامل وعادل بين العرب واسرائيل ترضى به جميع الأطراف، فإن قيام أية خطوة تقوم بها تركيا للتعاون مع اسرائيل ستكون على حساب علاقاتها مع العرب، حتى وإن كانت تركيا تتذرع بتعاونها مع اسرائيل بقصد مواجهة الإرهاب والأخطار الناجمة عنه في المنطقة.

الخلاصة أنه لا بديل للعرب إلا التوحد والتضامن من أجل مواجهة المستقبل، وإن مصلحة العرب والأتراك تقتضي الشروع في عملية تنقية الأجواء بين الجانبين، من أجل مواجهة التحديات المشتركة وتحقيق المصالح المتبادلة والمتشابكة بينهما. ذلك أن المصالح البراغمية والنفعية هي التي تحكم العلاقات بين الدول، وتضع الدول مصالحها سواء كانت دولية أو إقليمية فوق كل اعتبار.

المصادر

أحمد، نازلي معوض

1991 «التقارب التركي - العربي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة» ص 309-352 في محمد صفى الدين أبو العز (مشرف)، العلاقات العربية - التركية من منظور عربي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

الأصفهاني، نبيه

1978 «تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي»، السياسة الدولية، العدد (5) إبريل: 95.

الأطرش، محمد

1996 «المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي»، المستقبل العربي العدد (210) آب: 5-18.

الداقوقي، ابراهيم

1987 فلسطين والصهيونية في وسائل الاعلام التركية، بغداد.

الداقوقي، ابراهيم

1995 «نحو خطة جديدة للتحرك على المستوى الاعلامي والتربوي لتغيير صورة العرب في الكتب المدرسية ووسائل الاعلام التركية» ص 523-564، في أورهان كولوغلو (محرر) العلاقات العربية - التركية، حوار مستقبلي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني 1995.

الداود، محمود علي

1982 «العلاقات العربية - التركية والعوامل المؤثرة فيها»، المستقبل العربي، العدد (45) تشرين الثاني: 69.

الربيعو، تركي علي

1991 «تركيا والنظام الإقليمي العربي: المؤثرات والتطورات 1945-1990». الفكر الاستراتيجي العربي، العدد (38) تشرين الأول: 168.

الزين، جهاد

1992 «رأي في العلاقة العربية - التركية: الانقطاع وضرورات التواصل»، شؤون الأوساط العدد (5) كانون الثاني: 62.

الزين، مصطفى

1987 أتاتورك وحلفاؤه، بيروت: دار الكلمة للنشر.

السماك، محمد

1993 «العلاقات العربية التركية: حاضرها ومستقبلها»، ص 71-112 في ميشال نوفل (مشرف) العرب والأترك في عالم متغير، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

الطائي، علي حسين صادق

1990 أحكام القانون الدولي في الخلاف التركي العراقي حول مياه الفرات، القبس 1/25، العدد (6363).

الكيلاني، هيثم

1996 «تركيا والعرب، دراسة في العلاقات العربية - التركية»، السياسة الدولية، العدد (44) ابريل: 148-149.

الوسط

1993 «ندوة عقدت في القاهرة عن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط»، الوسط العدد 81 (16-22/8).

اليساوي، شاك

1991 «ور تركيا في إطار الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط». دراسات عربية، العدد (11) أيلول: 42-47.

اومليل، علي

1996 «عن حوار عربي - تركي». نشرة المنتدى، العدد (127) نيسان: 3-4.

بكر، عبدالوهاب

1991 «تركيا والصراع العربي الاسرائيلي»، ص 283-308 في محمد صفى الدين أبوالعز (مشرف). العلاقات العربية - التركية: من منظور عربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة. معهد البحوث والدراسات العربية.

تشاندار، جنكير

1996 «التقارب التركي - الاسرائيلي»، شؤون الأوسط، العدد (51) نيسان - آيار: 33-38.

ثابت، محمد عبدالحميد

1993 «العلاقات العربية - التركية بعد حرب الخليج، الطموحات الإقليمية والخيار الاستراتيجي الأطلسي». الفكر الاستراتيجي العربي، (20) تموز: 107-120.

جميل، سيار

1994 «الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأترك»، المستقبل العربي، العدد (185) تموز: 128.

خليفة، محمد

1991 «تركيا وأزمة الخليج»، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، العدد (12) ربيع: 107-120.

سعيد، عبدالمنعم

1987 العرب ودول الجوار الجغرافي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

شاكماك، سيم

1982 «موقع تركيا في الحلف الأطلسي وأثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي»، المستقبل العربي، العدد (45)، تشرين الثاني: 101-111.

صفوة، نجدة فتحي

1982 «موقف تركيا من قضية فلسطين»، المستقبل العربي، العدد (45) تشرين الثاني: 93-98.

عبدالعاطي، بدر أحمد

1991 «ايران وتركيا وترتيبات ما بعد الحرب»، السياسة الدولية، العدد (104) نيسان: 67.

غلو، ارسين كلايجو

1996 «السياسة الخارجية التركية والأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط». ندوة الحوار العربي - التركي، المنتدى، العدد (27) نيسان: 15-16.

غوركمان، إحسان

1995 تركيا في الجيوسياسية الجديدة وآثارها في مستقبل العلاقات العربية - التركية في العلاقات العربية - التركية، حوار مستقبلي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. كانون الثاني: 587-603.

قاسم، جمال زكريا

1991 «الخروج العربي عن الدولة العثمانية» ص 151-210 في «الخروج العربي عن الدولة العثمانية» ص 151-210 في محمد صفي الدين ابوالعز (مشرف)، العلاقات العربية - التركية من منظور عربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية.

قاسم، عباس

1993 «الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية»، المستقبل العربي، العدد (164) آب: 28.

كرامر، هاينو

1996 «تركيا كقوة إقليمية جديدة: دراسة للمفهوم السياسي الاستراتيجي»، شؤون الأوسط، العدد (55) أيلول: 12.

مصطفى، نفين عبد الخالق

1995 «المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي»، المستقبل العربي، العدد (193) آذار: 4-17.

معوض، جلال عبدالله

1991 «تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج»، شؤون عربية، العدد (67) أيلول: 3، 52.

معوض، جلال عبدالله

1996 «العلاقات التركية - الاسرائيلية حتى نهاية الثمانينات»، شؤون عربية، العدد (88) كانون الأول: 88، 138.

معوض، جلال عبدالله

1992 «المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج. حتى لا تنشب حرب عربية - عربية أخرى»، ص 766 في مصطفى كامل السيد (محرر) من دروس حرب الخليج: القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة.

معوض، جلال عبدالله

1992 «تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات»، المستقبل العربي العدد (160) حزيران: 92-112

معوض، جلال عبدالله

1988 «تركيا والحرب العراقية - الإيرانية»، مجلة التعاون، العدد (12) ديسمبر: 83-115.

Barkey, H.

1993-1994 Turkey's Kurdish Dilemma, R. Survival. The International Institute for Strategic Studies, London. Winter 35: (4) 51-70.

Demir, G.

1989 Turkey's Role In the Middle East. Turkish Dially News, Ankara. June (2): 12.

Helms, C.

1990 Arabism and Islam: Stateless Nations and Nationless States. Monography Mc Naim Papers, Institute for National Strategic Studies, The National Defense University. (10) July.

Jilmaz, M.

1988 "Islamic Conference Organization 17th Foreign Ministers Meeting". Turkish Review. 2 (11) Spring: 5-7.

Robins, P.

1992 "Turkey and the Eastern Arab World" PP 116-118 In Nonneman, ed. The Middle East and Europe: An Integrated Communities Approach. London: Federal Trust for Education and Research.

Sander, O.

1987 "Turkey and The Middle East". Turkish Review, Ankara, General Directorate of Press and Informatin. 2 (10) Winter: 56, 46-67.

Tamkoc, M.

1977 "The Impact of Truman on the National Security Interests of Turkey". Foreign Policy. Ankara. 6 (3-4): 777.

